الاستثمار التربوي ودوره في تنمية التعليم العالي

Educational Investment and its Role in the Development of Higher Education

م. رنا حكمت عباس
جامعة واسط – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع
rhekmit@uowasit.edu.iq

• **ملخص البحث :**
يتضمن البحث تعريف مشكلة البحث والتي تشمل توضيح مفهوم الاستثمار التربوي ومعوقاته ودوره في تنمية التعليم العالي من كافة النواحي وأهميته وفعاليته في أحداث تغييرات تنموية شاملة ومستدامة في دوائر التعليم العالي حيث يعد الاستثمار التربوي من أفضل ما يمكن استثماره في تطوير الفرد، حيث أنه عن طريقه يتحقق تنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم له طابعاً استثماريّاً بعيد المدى؛ ولذا فإن مايكتسبه الفرد من عائد أو تكوين علمي يقترن بعلاقة طردية وإيجابية مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن ينعم بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، كذلك إن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرته؛ لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف حقول التنمية ، وتعد الجامعات من أهم النظم التي تسير التنمية الشاملة لأي مجتمع، ولا ينحصر دورها في قبول الطلاب والطالبات في مقاعدها الدراسية، بل يتخطى هذا الدور إلى توفير الاستفادة من كل ما تملكه من تجارب متميزة وبنى تحتية كبيرة، وإمكانيات علمية واستثمارها تربويّاً؛ يرجع على العملية التعليمية بالمنفعة والفائدة، ويحرز أثراً ملموساً لدى كافة أفراد المجتمع، الأمر الذي يلزم على الجامعات تقوية إمكاناتها التنافسية لتحقيق الاستثمار التربوي الفاعل ؛ الذي يفضي إلى إحداث نتائج إيجابية فردية وجماعية على حد سواء؛ فبالنسبة للعائد الفردي؛ فيتمثل في المنافع التي ترجع على المتعلم نتيجة لاكتساب المزيد من المعرفة، أما بالنسبة للعائد الاجتماعي؛ فهو المنافع التي ترجع على المحيط الاجتماعي

المستهدف من أنشطة أو مبادرات الاستثمار التربوي .

الكلمات الافتتاحية : الاستثمار التربوي ، الدور ، التنمية ، التعليم العالي

Educational Investment and its Role in the Development of Higher Education

Abstract

The research includes a statement of the research problem, which involves providing a clarification of the concept of educational investment, its obstacles, and its role in the " development of higher education in all respects and its importance and effectiveness in bringing about comprehensive and sustainable developmental changes " in the various aspects of higher education, as educational investment is one of the best types of investments due to its role in developing individuals and furthering their capabilities , "as well as because it is through it that economic and social development can be achieved, as education has a far- sighted investment nature . So " what a person acquires whether financial gains or scientific training and qualifications have a direct relationship with the outputs of this training .

All community members can enjoy a double income for what has been invested in their education . Positive effects of this education would extend and expand in their limits and scope ; to be reflected on future gains in " different developmental fields . Besides, universities are among the most important guided systems directed towards the management and achievement of the comprehensive development of any society " as " their role is not confined to admitting students , rather their role goes beyond this to provide benefits " through the excellent experiences , great infrastructure, and scientific capabilities that can be invested in education and social work

Furthermore, all these activities would provide benefit and advantages to the educational process, and have a tangible effect on all society members . Consequently, universities are entitled to promote and develop its competitive capabilities to achieve active educational investment ; which leads to create " positive results equally on the individual and the collective level . As for the individual outcome, it includes

targeted social environment and the beneficiary of educational investment activities or initiatives ."

"the benefits gained by learners as a result of acquiring further knowledge and education, while the collective outcome involves all benefits furnished to the

• **المقدمة:**

اننا ما نزال بعيدين كل البعد عن وضع الاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها تحقيق الاستثمار الأمثل في التعليم، وذلك لقصور جهود مختلف المؤسسات والهيئات المعنية عن إيجاد منظومة تعليمية متمايزة قادرة على بناء قدرات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة ، فأدمغة الطلبة محشوة بمعارف غير تطبيقية وهم عاجزون عن تحويلها الى طاقات منتجة مبدعة، ما يستلزم إيجاد منظومة تعليمية تعمل على تنمية الأبداع لتشمل تحسين المناهج المدرسية وتأهيل الأستاذ والاهتمام بالطالب وتحسين البيئة المدرسية على حد سواء، ويتم ذلك من خلال عقد دراسات مسحية وجلسات نقاشية وندوات ومؤتمرات ومحاضرات تشارك فيه جميع القطاعات للخروج بصيغة توافقية واحدة بعد تعيين أماكن القوة والضعف بهدف تطوير العملية التعليمية بكافة أطيافها ، أن الاستثمار في التعليم لايعني فقط الاهتمام بالمطلق بالمفهوم المادي للاستثمار وانما التركيز على العملية التعليمية بما يتواءم مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في تدريب وتأهيل الموارد البشرية حتى تصبح مخرجات العملية التعليمية قادرة على إحداث التغيير المجتمعي الإيجابي المنشود لذا لابد من تضافر الجهود الدوائر الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تحديد المهارات والسلوكيات والممارسات المنشودة ضمن استراتيجية وطنية متكاملة لجعل الطالب مواطنا صالحا في مجتمعه ورفع طاقته الإنتاجية كفرد، ما يؤدي الى رفع طاقة المجتمع الكلية، وكذلك يعد الاستثمار في التعليم مجزيا بشكل كبير، كذلك ان الانسان المتعلم قادر على نشر المعرفة في محيطه مما يجعل هذا المحيط أكثر إنتاجية كما يساهم في تحسين المنظومة الأخلاقية للمجتمعات من خلال تهذيب السلوكيات وتغيير الأنماط الاستهلاكية والاتكالية للمجتمع ، أن زيادة الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي واجب وطني، فقد بات من الملح دعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، لما تعانيه البيئات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي من شحة في الموارد وتهالك في البنية التحتية وغياب المرافق المرتبطة بتشجيع

الابتكار والأبداع مثل المختبرات والمكتبات والملاعب والمسارح والإذاعات التعليمية ، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الموارد المالية وتوظيف الإمكانات على الوجه الأمثل وترشيد التكاليف مع المحافظة على مستوى الجودة فالمسؤولية المجتمعية تشير الى دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة للمجتمعات ودور هذه المؤسسات في حمل مسؤولية مهمة في التطوير الاقتصادي بشكل ينعكس مباشرة على التطوير المجتمعي ومن ضروري تعزيز الشراكة الفاعلة بين مختلف القطاعات وجلب الاستثمارات ، على أن تكون هذه الشراكة متكاملة، من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية.

•مشكلة البحث

في المراحل التاريخيَّة القديمة كانت التربية تعنى بالجوانب الأخلاقيَّة والإنسانيَّة بالدرجة الأولى، وكانت اهتمامات المربّين والمفكّرين تتمحور حول الجوانب الدينيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة في التعليم ومن هذا المنطلق ركَّز مؤسِّسو المؤسسات التعلمية في العهود الماضية على بناء روح المواطنة والقيم الأخلاقيَّة وترسيخ القيم والثقافة في مختلف البلدان الغربيَّة المتقدِّمة ، ولكن البعد الاقتصادي للتربية فرض نفسه بقوَّة في مجال التربية الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين تحت تأثير التطور الرأسمالي الكبير، حيث بدأت مسألة العلاقة بين التعليم والدخول الاقتصاديَّة والبطالة والنمو الاقتصادي واللامساواة الاجتماعيَّة تطرح نفسها بقوَّة كقضيَّة اجتماعيَّة وسياسيَّة في القرن العشرين، و إنَّ حضور البعد الاقتصادي المكثف للتربية في القرنيين التاسع عشر والعشرين، ليس مجرد طفرة تربويَّة بل نتاج للتطوّر الاقتصادي والسياسي في بنية النظام الرأسمالي الجديد نفسه في إطار علاقته بالأنساق التربويَّة والمدرسيَّة.

• أهمية البحث

أولاً: الأهمية العلمية:

تظهر الأهمية العلمية للبحث في تسليط الضوء على مفهوم وأهمية الاستثمار التربوي ودوره في تحقيق طفرة نوعية في مجال التعليم العالي في البحث العلمي، ونهضة مجتمعية مهمة وضرورية على مستوى الفردي والمجتمعي ، لذا ارتأيت ان أقوم ببحث يبين ويشير إلى ضرورة الانتباه إلى الحاجة الملحة للاستثمار في مجال التعليم ومواكبته للنهضة العلمية الحاصلة في القطاع التربوي على المستوى العالمي والإفادة من تجارب دول العالم في هذا المجال وبالإضافة املاً في هذا العمل ان يكون نواة يستند إليها الباحثين ورواد علم الاجتماع التربوي والعاملين في المجالات الأخرى.

ثانيا: الأهمية العملية:

تتضح الأهمية العملية لهذه البحث في محاولة لاستيعاب وبيان هذا النوع من الاستثمار المستحدث، وتوضيح أهميته و فعاليته في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساته الإيجابية على الفرد والمجتمع، وإضافة إلى طرح جمع من المقترحات والتوصيات التي تعد كنوع من إسهامات في بيان مدى أهمية وفعالية الاستثمار التربوي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الوعي والتركيز على ضرورة هذا الاستثمار والتأكيد على التعاون بين الميدانين الحكومي والخاص في مضمار الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

- **أهداف البحث**

١.إبراز وتسليط الضوء على مفهوم وأهمية الاستثمار التربوي ودوره في تحقيق قفزة نوعية في ميدان التعليم العالي في ظل التطور الحاصل والمستجدات وتعقيدات الحياة والتنمية بكافة القطاعات بصورة عامة والقطاع التعليمي بصورة خاصة .

٢.تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تعتبر كنوع من المشاركة في زيادة التوجيه نحو الاستثمار التربوي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الوعي والتركيز على ضرورة هذا الاستثمار وتكثيف الجهود وتكاتفها.

٣.الإسهام العلمي بوضع لبنة أولية لدراسة مسألة مهمة وقضية ملحة تستدعي تكاتف الجهود وتقديم الدراسات والبحوث.

٤. بيان ضرورة الاهتمام بتوفير مصادر تمويلية تساعد على استثمار رأس المال البشري في مرحلة التعليم العالي من أجل مستقبل مشرق وتخطيط واعٍ منظم.

- **مصطلحات البحث**

١. مفهوم الاستثمار

أولا لغة: الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، **فيكثر المال وينمو على مدى الزمن** (سهام بن ساهل ، ١٩٩٦ ص٢) ، وبناء على ذلك فان استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان هي:

*حمل الشجر ، وهو ما ينتجه الشجر ، المال الكثير ، النمو و الزيادة: وسميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال ، وعلى العموم فان هذه الإطلاقات هي أهم معاني لفظ الثمر، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا هو حمل الشجر ، أما إطلاقه على المال فان ذلك من باب المجاز وليس الحقيقة ، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو ، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه.(قطب مصطفى سانو ، ٢٠٠٠ ، ص١٥-١٦) .

ثانيا اصطلاحا: الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على زيادة الخيرات المادية والمعنوية من خلال توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة و يقصد كذلك بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية.(سهام بن ساهل :**مرجع السابق** ص ٢)

و يقصد كذلك بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية.

وسوف نحاول التمييز بين مصطلحين، الاستثمار بالمعنى المالي وبالمعنى الاقتصادي.

- مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي : في الاقتصاد غالبًا ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات الموجودات المادية. على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.
- مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية : من هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية. (ياسين خويلدات ، ٢٠٠٤، ص ٢)

تعني كلمة الاستثمار؛ الانتفاع بالأصول المشتراة من قبل الشخص أو الشركة للحصول على الربح لاحقًا؛ إذ إنّ القيمة للأصول تزداد بمرور الوقت؛ فعندما يشتري التجّار السلع للاستثمار ولا يتصرفون بها ويذخرونها، وينتظرون حتى تزداد قيمتها لكي تحقق الربح، وبصورة عمليّة أخرى يُعرّف الاستثمار أنّه الاستغناء عن بعض الأصول (كشراء قطعة أرض بالمال) في الوقت الحاضر بهدف تحقيق عائد أكبر لها في المستقبل، ومن الجدير بالذكر أنّ الأسهم والسندات والمُمتلكات العقاريّة تُعدّ من أهم أصول المالية والتي تدر المنفعة والدخل المستقبلي للمستثمر. (موقع المودة ، ADAM HAYES) ، و المستثمر هو الفرد أو الشركة أو المنظمة الذين يملكون المال لشراء الأصول، والذين يجنون العوائد الماديّة من عملية الاستثمار، ويعتمد المستثمر على أصول مختلفة لكسب العائد الكبير (الربح) وتحقيق الأهداف المالية مثل: تجميع مدّخرات للتقاعد، وتمويل التعليم الجامعي، أو جمع الثروة مع مرور الوقت، ويستعين المستثمر بعدة أصول المالية مثل: الأسهم، والسندات، والعملات الأجنبية، والعقود الآجلة، والذهب والفضة والبورصة، وخطط التقاعد، والصناديق المشتركة والمتداولة لتحقيق أهدافه، وجميع المستثمرين ينتظرون الوقت المناسب لاستغلال الفُرص قبل المغامرة وذلك لتقليل المخاطر المحتملة مع ضمان عائد كبير (موقع المودة ، JAMES CHEN)

٢. التعريف الإجرائي للاستثمار : على أنه التعامل بالأموال للاستحصال الأرباح ويكون ذلك بالتخلي عنها في لمدة زمنية محددة للغرض للاستحصال سيولة مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الآنية للنقود المستثمرة وتعوض كليا عن المخاطرة التي ترافق المستقبل.

٣. مفهوم الاستثمار التربوي

الاستثمار التربوي Educational Investment)): يعرف الاستثمار التربوي على انه: العملية الاقتصادية المأمولة والمتوقعة من مخرجات الدوائر التربوية والتعليمية (مصطفى، ٢٠٠٠ ، ص٣)

٤. مفهوم الدور

لغوياً: من الممكن إدراك كلمة(الدور) بمدلول الحركة في محيط أو بيئة معينة من الفعل(دار)، دوراً، ودوراناً، بفحوى تنقل حول الشيء، ويقال أيضاً دار حوله، وبه، وعليه، ورجع إلى المكان الذي أبتدأ منه (إبراهيم مصطفى، وآخرون،١٩٧٢،ص٣٠٢)، إذ يعرف قاموس (وبيستر) اصطلاح الدور لغوياً بأنه القسم الذي يؤديه الشخص في موقف مقرر (New websters Dictionary، ١٩٩٣، p862)، وكذلك هو المركز أو المنصب الذي يشغله الفرد، والذي يعين واجباته وحقوقه الاجتماعية (إحسان محمد حسن، ١٩٩٩، ص٢٨٩)، وكذلك فإن الدور هو مجموع وسائل الحركة في مجتمع ما التي تميز بطابعها أفعال الإفراد في مزاولة منصب خاص (صادق الأسود ، ١٩٩٠، ص١٢٣). ، وهناك من يرى إنه الفعل المرتقب من شاغل أو محتل المركز الاجتماعي، كما إن هناك من يرى إن الدور أنموذج منسق للفعل ومرتبط بوضع محدد للفرد في بنية تفاعلية.

أما اصطلاحاً: فالدور لا يرتبط بمجال معين إذ يتحدد دون غيره ويدخل في اختصاصات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبيعية، وذلك ضمن عملية تحديد النتائج الخاصة بطبيعة العلاقات الارتباطية بين جزيئات ظاهرة ما، أو بين مجموعات محددة من الظواهر، وحتى في نطاق المجال الواحد يمكن إن يظهر التنوع في معنى الدور، وبالتالي في تعريفه، وإذا ما نظرنا في إطار حقل العلوم السياسية نجد إن له أكثر من تعريف ،إذ يعرف في المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنه موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة(أعياد عبد الرضا العبدالله ، ٢٠٠٦، ص١) ،

التعريف الإجرائي للدور: الدور هو نوع من البواعث والغايات والمعتقدات والاعتبارات والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أفراد الجماعة أن يروه فيمن يزاول وظيفة ما أو يحتل مكانة اجتماعية محددة والدور الذي يوجه الفعل المرتقب من فرد في موقف ما.

مفهوم التنمية

التنمية هي: عملية حركية تتألف من مجموعة من التحولات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتقع نتيجة للتدخل في تصويب نحو حجم ونوعية المصادر المتاحة للمجتمع، وذلك لزيادة درجة رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع عن طريق رفع فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى ابعد الحدود مدحت محمد أبو النصر، 2007 ، ص ١٨٩)

وهي تنمية إمكانيات وقدرات الفرد إلى أبعد حد ممكن، أو أنها اشباع الاحتياجات الاجتماعية للفرد للبلوغ بالفرد إلى مقدار معين من المعيشة (عبد الرحمن تمام أبو كريشة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧)

وعرفتها الأمم المتحدة هي: تلك العمليات التي يستطيع من خلالها تجميع مجهودات الأفراد والحكومة لتجويد الأوضاع القدرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساندتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأبعد قدر ممكن (محمد شفيق ، ١٩٩٨ ، ص ١٣)

أي هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأحسن لكافة الشعوب و هو ما يتطلب إلى نمو واسع في الإنتاجية و الدخل و إنماء للمقدرة البشرية، و على أساس هذه الرؤيا فان مقصد التنمية ليس فقط مجرد رفع الإنتاج وزيادته وانما تمكين الأفراد من توسيع أفق خياراتهم و هكذا تكون عملية التنمية هي عملية تحسين القدرات و تطويرها وليست فقط عملية تفخيم الفائدة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل العلو بالمستوى الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، و يعكس ذلك أن ضرورات الإنسان كفرد ليست جميعها مادية و لكن تتضمن أيضا على العلم و الثقاف**ة و حق التعبير والمحافظة على البيئة و مزاولة الأنشطة و حق الاشتراك في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة** (خالد مصطفى قاسم ، 2007 . ، ص ١).

- التعريف الإجرائي للتنمية :

هي أحد أهم العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار والتطور الاجتماعي والإنساني فهي عبارة عن عملية تطور جزئي أو شامل ومستمر، وتتخذ التنمية العديد من الأشكال المختلفة والتي تتفق جميعها في الهدف إلى رقي الفرد والبلوغ به إلى تطور والاستقرار والرفاهية بالشكل الذي يحقق احتياجاته ويتوافق مع إمكانياته الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فهي وسيلة الأشخاص وغايتهم.

- مفهوم التعليم العالي :يقصد بالتعليم العالي؛ التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه

المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية،١٩٩٩ ،الجزء ٧ ، ص٨) فهو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (P1, 1998, UNESCO) التعليم العالي هو التعليم الذي تقدمه الجامعات والكليات والمنظمات الأخرى التي تمنح درجات أكاديمية يضم التعليم العالي كلاً من المرحلة الجامعية (أي الكلية) ومستوى الدراسات العليا (أو الدراسات العليا) و التعليم العالي يكون مغاير عن الهيئات الأخرى للتعليم ما بعد الثانوي مثل التعليم المهني التعليم المهني هو نوع من أنواع التعليم الثانوي أو ما بعد الثانوي، لكنه يعد غير أكاديمي مقارنة بالتعليم العالي (موقع المدونة).

- التعريف الإجرائي للتعليم العالي :

وهو المرحلة النهائية من المراحل الدراسية والتي يدرسُ فيها الطالبُ فرعاً من الفروع الدراسية بمظهر أكثر اختصاصا، ومن التعاريف الأخرى للتعليم الأكاديمي: وهو المرحلة التعليمية التي تأتي مباشرةً بعد التعليم لثانويّ، ومن الضروري أن يحصل على الطالب معدلاً دراسيّاً في المرحلة الثانوية يهيئه للمرحلةِ الجامعية، أو للانضمام إلى الاختصاص الأكاديمي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يستحصلُ الطالب شهادةٍ تؤهله من استحصال عملٍ معينٍ ضمن مؤهلاتهِ وقدراته وإمكانياته التعليمية، أو تعينهُ في الاستمرارِ بدراسةِ مراحلٍ اكثر تقدما من الدراسات العُليا في الجامعة .

- بدايات الاهتمام بالاستثمار التربوي

تعود بدايات هذا الفرع أو العلم إلى كتابات آدم سميث Smith Adam في مؤلفه الشهير ثروة الأمم Nations of Wealth the الذي نشر سنة ١٧٧٦، من حيث بين أهمية التعليم ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال بل إنه سيكون عنصر فعال في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسي واتفق معه في ذلك مالثوس Malthus صاحب نظرية السكان المشهورة ، وقد اعتبر التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، كما أعتبر سميث التعليم من عناصر رأس المال الثابت Capital Fixedمثل المباني والآلات والمعدات، ويعد الاقتصادي الكبير الفرد مارشال Marshal. A من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد على أصناف الاستثمارات الرأسمالية قدرا ما يستثمر في البشر(المطوع،١٩٨٧ ، ص١٩٢) ، كما أن

وليم بيتي Peety. W حاول قياس رأس المال البشري وطالب الاقتصاديين من بعده بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم ، وأكد كارل ماركس Marx K على علاقة القوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أكد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل إلا أن البداية الحقيقية أو ولادة حقل اقتصاديات التعليم كانت عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو Solow.R 1957 وثيودور شولتز. Schultz.W.T 1960 ، 1962 G.S.Becker وجاري بيكر ، 1962, E.Dension وهاريسون سنة 1964 haribson ، وغيرهم. وتعد الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٦٠ المرحلة التي بلورة فيها هذا الميدان وتطورت فيها الدراسات والأبحاث التطبيقية وهناك من يسميها فترة أو مرحلة الحماس، ويعتبر علم اقتصاديات التعليم من التخصصات أو الفروع الحديثة والتي تهتم بالفعاليات التعليمية من الناحية الاقتصادية والتي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية والتي أثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيرا واضحا في كثير من الدول ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه :بأنه علم يبحث أفضل الوسائل لاستعمال المصادر التعليمية ماليا وبشريا اوتكنولوجي أو زمنيا من أجل خلق أفراد متسلحين بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارةً وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحةً وعلاقةً في المجتمعات التي يحيون فيها في الوقت الراهن أو بالمستقبل ومن أجل أفضل توزيع ممكن (النوري، ١٩٨٨) . اقتصاديات التعليم بأنه دراسة طريقة اختيار المجتمع وأفراده استعمال المصادر الإنتاجية Productive Ressources لإنتاج أنواع مختلفة من التدريب وتنمية شخصية الفرد عن طريق المعرفة والمهارات وغيرها تعويلاً على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية معينة وكيفية تقسيمها بين الأفراد والجماعات حاضراً ومستقبلاً أي أن اقتصاديات التعليم تعنى بالعمليات التي يتم بها إنتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد والجماعات المتنافسة، وتعيين حجم الإنفاق على التعليم على الأفراد أو المجتمع على حد سواء ، وعلى طريقة اختبار أنماط التعليم و نتائجها قدراتها وإمكانياتها الكمية والنوعية (دياب، ١٩٩٠ ،ص ٢٧) ، حيث صاغت المضامين الاقتصاديَّة للتربية ودورها في عمليَّة التنمية محور البحوث والتقصيات الاقتصاديَّة الواسعة منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويأتي هذا الاهتمام تعبيرا عن العلاقة الجوهريَّة المتنامية بين التربية والاقتصاد التي تأخذ صورة معقَّدة من التفاعلات يتشابك فيها المعرفي بالاقتصادي

والسياسي بالتربوي دون انقطاع. وممَّا لاشكّ فيه أن هذه العلاقة الارتباطية بين التعليم وسوق العمل قديمة جدا قدم التاريخ ، ولكن التحوّلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي شهدتها المجتمعات الإنسانيَّة دفعت بهذه المسألة إلى مرتبة الصدارة وذلك عندما بدأت المنظومات التعليميَّة والتربويَّة تتحوَّل إلى منظومات إنتاجيَّة بالمعنى الدقيق للكلمة، وعندما صارت معنيَّة بإنتاج القوى الاجتماعيَّة المؤهَّلة علميا وفنيا لممارسة مختلف الوظائف والمهن في الحياة الاجتماعيَّة.(علي أسعد وطفة ، ٢٠٢٠) .

- معوقات الاستثمار التربوي

١. ان التوجيهات والتشريعات القانونية معقدة ومربكة للعمل و خصوصا فيما يتعلق منها بتعيين الأراضي لإقامة وأعداد المشاريع و الخطط الاستثمارية المهمة وما له صلة بمسألة ملكية الأراضي.

٢. الروتين الشائك والبيروقراطية القاتلة ما زالت تخلق مشاكل عديدة وعقبة كبيرة تقف بوجه المستثمر.

٣. رفض المؤسسات الحكومية بكل القطاعات عن تذليل الصعوبات والعقبات وتقديم التسهيلات التي تساعد على تنفيذ الخطط والمشاريع الاستثمارية .

٤. تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل واسع حيث تمكن المفسدون من الغش والتلاعب بالأحكام والتشريعات القانونية والالتواء عليها ما أسفر عن زيادة الرشوة والفساد و عرقلة للاستثمار والتنمية ، ومكابدة مؤسسات البلدية والضريبة والكهرباء والماء والمجاري من آفة الفساد.

٥. ثقافة الاستثمار الضعيفة عند المواطنين.

٦. الاختلال في الأحكام المصرفية الحكومية وعدم تعاضدها في دعم قطاعات الاستثمار والمستثمرين والضرورة الى تنظيم والقيام بتقويمات جذرية في منظوماتها وماهية عملها.

٧. **سيطرة القطاع العام على أغلبية الاستثمارات الضخمة في البلد وعدم إعطاء المجال للقطاع الخاص في الاستثمار.**

٨. تدابير مؤسسات الدولة الخاصة بإجراء المناقصات والعطاءات الخاصة بالخطط والمشاريع القائمة على تقديم السلف للمقاول على مراحل الذي يساعد بدوره على التلكؤ في تنفيذ المشروع و التباطؤ فيه طالما انه استلم قسما كبيرا من مستحقاته المالية ، والعديد من المقاولين يستلمون السلف ويهربون للخارج ويبقى المشروع على ماهو عليه دون إنجازه.

٩. عدم وجود الكفاءات المختصة في المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار خاصة في المحافظات نتيجة نظام المحاصصة وتغليب المصالح الحزبية الضيقة مما يؤثر سلبا على واقع الاستثمار في العراق.

١٠. التدهور والتراجع الأمني المخيف والخطر ونشاط عصابات الاختطاف والقتل والتهجير وخاصة لرجال الأعمال العراقيين وأصحاب رؤوس الأموال، مما حال الى هجرة معظمهم الى خارج العراق وتفضيلهم مزاولة نشاطهم الاقتصادي في البلدان المجاورة وتشير أخر الإحصائيات إلى ان المستثمرين العراقيين يحتلون المرتبة الأولى في الأردن من بين المستثمرين يعد هذا عامل طرد للمستثمرين سواء العراقيين منهم أو الأجانب ، فلا استثمار بدون أمن واستقرار حيث ان الاستثمار يبحث عن مناخات طبيعية مستتبة للعمل بعيدا عن النشاطات العنيفة والإرهاب والحروب والتعقيدات وتعسيرات القانونية والإدارية.

١١. **عدم وضوح الرؤى والاستراتيجيات والسياسات الموحدة للدولة في قطاع التنمية والقطاع المالي وغيرهما، والإضعاف الجبري والقصور الواضح لدور الدولة في القطاع الاقتصادي حيث ان الاستثمار يبحث عن الوضوح في السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد المعني.**

١٢. قهقر وتأخر المرتكزات الرئيسية والبنى التحتية اللازمة لتعمير وتنمية الاقتصاد الوطني مثل الكهرباء وقطاع الطاقة بصورة عامة ، وسائل الاتصال والنقل والمواصلات، الخدمات الإنتاجية، خطط ومشاريع الإسكان اللازمة لضمان حركة ودفع النشاط الاقتصادي بجوانبه العديدة، البطالة وقصور في أعداد وتدريب الأيدي العاملة الماهرة.

١٣. **تدخلات العشائر وتوعدهم ومحاولات المستمرة لابتزاز المستثمرين لاقتناعهم بأن الأراضي التي ينفذ فيها الاستثمار والواقعة في مناطقهم هي ملك لهم لذلك يتجهون إلى ابتزاز المستثمرين وعندما يرفض المستثمرون الامتثال لهم يقومون بتهديدهم إحراق مبانيهم وآلياتهم وهذا ماحصل بالفعل في بعض مناطق العراق.(عادل عبد الزهرة شبيب ، ٢٠٢٠) ، وتكابد العديد من البلدان النامية من ضعف في تأمين الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطط ومشاريع وبرامج التعليم العام والتعليم العالي من ناحية، وإساءة استغلال المتوافر من هذه الاستثمارات من ناحية أخرى،** وذلك بسبب قصور في كفاءة استخدام الاستثمارات المتاحة ، وتبين الأبحاث والدراسات إلى التباين في الإنفاق على التعليم في مستوياته المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الكلي بين دولة وأخرى، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها مدى وفرة المصادر المالية، وكذلك القوام المؤسسي المتواجد في المجتمع ومدى تواجد الوضوح و الشفافية والكفاءة والفعالية ، ومدى التمكن على الاستجابة لكل مايحتاجه المواطنين، ومتطلبات التنمية ، وأيضا ان عدالة توزيع مخصصات الاستثمار لها تأثير واضح على

قطاع التعليم في مستوياته المختلفة من جانب، وتقسيم الاستثمارات بين القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والإنفاق العسكري والأمن من جانب أخر إيجابا أو سلبا على ثمرات التنمية لذلك من الضروري أن أخذ بعين الاعتبار من قبل المخططين التنظيم والتكامل والشمولية والعدالة في تقسيم الاستثمارات بين جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، ومن الضروري التأكد من مدى فائدة الزيادة في الاستثمار في التعليم وليس للتوسع الأفقي في مؤسساته فقط ، بل من اجل تطوير النوعية والجودة التعليمية في ذات **الوقت، وبحيث يصبح الريع من الاستثمار في التعليم يفوق الإنفاق عليه، وبما يتناسب مع شروط التنمية الشاملة والمستدامة، حيث أن الصرف المتزايد على التوسع الأفقي ، في المؤسسات التعليمية قد يكون على حساب الأخذ بالاعتبار التميز في نوعية وجودة العملية التعليمية، كما قد يكون على حساب الاستثمار في مجالات اقتصادية أخرى لازمة للتنمية، وبذلك يؤدي الاستثمار الأفقي في التربية والتعليم إلى نتائج غير مرجوة منه فقد يساهم في تغيير نوع البطالة السائدة في المجتمع من بطالة أمية وإلى تعميق الفجوة وإلى بطالة مقنعة ونوعية مخرجات التعليم وبين شروط التنمية المستدامة ، ويتوقف قرار الاستثمار في التعليم العالي على طبيعة المجال الذي يرغب في الاستثمار، فعلى على سبيل المثال ينظر القطاع الخاص إلى قرار الاستثمار على أنه قرار يوازي ، بين العوائد المادية والنقدية من هذا الاستثمار وبين ما يتحمله من مصاريف مباشرة أو غير مباشرة، أما القرار الحكومي في الاستثمار في التعليم العالي فينتبه فيراه من زاوية كونه خدمة عامة وليس للعوائد والمصاريف، وما يهتم به المستثمر هنا العائد الاجتماعي، وتحقيق غايات عامة للمجتمع والإنسان وتتميز بالاستدامة والتحديث المستمر كنوع من تقوية الإنتاجية، مع صقل المهارات والمحافظة على القيم المهنية والإنسانية وغيرها للاستثمار في التعليم على حدا سواء وتثبت الدراسات أن معدل العائد الداخلي للفرد أو المجتمع عالي نسبيا مما يبين أهمية الاستثمار في التعليم وتصويب المصادر الفردية أو الحكومية باتجاه ، وهذا ماكده مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عندما أجاب على تساؤلات عن سبب نهضة بلاده بالحرص الشديد على الاستثمار في التعليم ، ومن جانب أخر نلتفت إلى ما جاء في كتاب أمة في خطر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية الاستثمار في التعليم عندما تراجع ترتيبها بين الأمم في العلوم**

الرئيسية والرياضيات(د. يوسف الزلزلة ، ٢٠١١) .

- فوائد ودواعي الاستثمار التربوي

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم العالي والاقتصاد والنواحي الاجتماعية، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة، وانما صارت عبارة عن استثمارًا يهدف إلى تحسين مستوى ونوعية الحياة للأفراد والجماعات ، وصولاً إلى إحراز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وإذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة فإن التعليم بمختلف أنماطه هو مادة هذا الشريان، وذلك لضمان استمرارية الازدهار الاقتصادي ويرتبط مفهوم الاستثمار بمفهوم التنمية الشاملة، فالتنمية الشاملة عملية ثقافية تستهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية وذلك من خلال تحسين قدرة الفرد في التعامل مع العلم والمعرفة وتقنيات العصر، والتنمية بهذا المفهوم تتوقف على التعليم الجيد للفرد، فالتعليم هو المحور الرئيسي للتنمية والنهوض الحضاري، وهو القاطرة التي تسير الحياة الإنسانية بقوة واقتدار في خضم هذا الطرح تنظر العديد من بلدان العالم إلى موضوعات التعليم العالي و بصيغة مستمرة وتعمل بكل ما اوتيت من قوة من أجل الإستثمار في هذا الحقل الذي يعتبره الكثيرون أنه الحقل الضامن لإستمرار عملية البناء والتطوير وعجلة التقدم في اقتصاديات البلدان المختلفة ، إن المصادر الطبيعية ورأس المال والعمالة عناصر ليست كافية لتنمية أي بمعنى ان اقتصاد في أي دولة ينبغي ان توافر فيه الكم الكبير من القدرات المهارية البشرية لتستغل كمحرك ووقود في خلق عملية التنمية الشاملة ومن دون ذلك فإن التوقعات المستقبلية الاقتصادية تبدو كئيبة إلى حد ما، إن الإستثمار في التعليم العالي يعتبر من الضرورة بمكان ، لأنه اذا اردنا ان نستفيد من التقدم في كل مجالات العلوم وفي أي مكان في العالم ومن تقنية الإنتاج الجديد التي هي وليدة هذا التقدم، فإن الدولة مطالبة بتوفير كوادر من العلماء والفنيين المتخصصين، ومما لاشك فيه أنها وظيفة رئيسية أن يقوم التعليم العالي بتخريج كادر بشري كفؤ وعلماء متخصصين وفنيين مهرة يسعون في تحقيق الإضافة المطلوبة ، لقد اختلف التعليم اليوم من التركيز على المهارات اليدوية إلى التركيز على المهارات العقلية، فالذي يملك العقل المتعلم المرن المتكامل هو الذي يملك الثروة وعالمنا اليوم تعتمد فيه التنمية الشاملة على المعرفة، بعد أن كانت تعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة، عالم يعيش ثورة في المعلومات والاتصالات والثقافة المتعددة الوسائط ، لقد أصبح المعيار الاقتصادي

يأتي في مقدمة المعايير التي يقاس في ضوئها تقدم الأمم، ولقد أصبح التعليم العالي يعمل على تنمية القوى البشرية بتزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بعملها المنتج، صارت العملية التعليمية اقتصادية لها كلفتها ومعدلاتها ولها مدخلاتها ومخرجاتها، وبالتالي تؤثر على السياسة التعليمية ، لم يعد التعليم العالي ضرورة للتنمية الشاملة في المجتمع فقط ،وانما أصبح أيضا أحد حقوق الإنسان الرئيسية ، لأنه ضرورة لازمة لتنمية الشخصية الإنسانية، وهو أمر لابد منه لمزاولة حقوق الإنسان الأخرى، لذلك فإن الفرص غير المتوافقة في التعليم يُنظر إليها على أنها ظلم اجتماعي كبير، وكثير من المشكلات الاجتماعية تظهر في التعليم، فقضايا مثل الفقر وزيادة السكان وتدني الخدمات التعليمية والصحية تظهر علاماتها بوضوح في التعليم، حيث الكثافة العالية من الطلاب داخل الفصول، وتعدد الفترات الدراسية في المدرسة الواحدة، وتداعي الأبنية التعليمية وضعف التحصيل الدراسي للطلاب، وضعف الإنفاق على التعليم، وتدني مستوى الخريجين ، إن التعليم العالي في مضمونه ليس عملية استهلاك للوقت والكلفة ، بمعنى أنها لا تكتسب أهميتها من مجرد الحضور في مراحل الدراسة لإشباع الذات فالنفقات العامة والخاصة توجه إليه من أجل اكتساب عائد إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يأخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل والعملية التعليمية هي استثمار في تنمية قدرات البشر وهكذا يدعم التعليم العالي قدرة الأفراد في مجال تنفيذ المشروعات والإدارة ودراسات الإنتاجية والاقتصاد ، من هنا فإنه كلما كان التعليم العالي استثمارًا ذا عوائد ومكاسب مستقبلية فإنه من الخطأ الجسيم أن نعتبر نفقات التعليم استهلاكًا فوريًا، فالتعليم ليس كالطعام، كما أن التعليم ليس نفقات للرفاهية، وليس عبئًا على الدولة واستخدامًا لمواردها أو استنزافًا لمدخرات كان من الممكن استخدامها في أغراض استثمارية أخرى فنفقات التعليم تعتبر جزء من الدخل الوطني في كثير من البلدان المتقدمة يشكل الاستثمار عملية إمداد وتزويد للمؤسسات المختلفة سواء في القطاع الخاص أو العام بالتنمية والأفكار والأموال والطاقات والإمكانات اللازمة عند الحاجة، وحسن إدارة كل هذه الموارد من أجل ترقية القدرات البشرية لتحقيق أنسب استغلال للثروات والإمكانات المتاحة، وتحسين نوعية الحياة والاستثمار في التعليم العالي يختلف عن الاستثمار في رأس المال المادي، فإذا كان الاستثمار في رأس المال المادي يمكن التنبؤ بالعائد منه وقياسه في زمن محدد، فإن الاستثمار في رأس المال البشري لا تتحقق

عوائده إلا على المدى البعيد، ولا يمكن قياس عائده بالمقياس ذاته لرأس المال المادي، ولا يمكن التحكم فيه بعامل الزمن، كما يمكن التنبؤ بعوائده بدقة، وذلك لتدخل عوامل كثيرة يصعب ضبطها ، لقد أصبح من شبه المؤكد أن هناك علاقة بين الاستثمار في العنصر البشري من ناحية الزمن والنوعية، وبين العائد من هذا الاستثمار، فمعظم الدراسات تؤكد أن المكاسب تزداد بزيادة التعليم والتدريب كمًّا وكيفًا، وتنقص عند العكس من ذلك، فعائد العاملين بعد التعليم الثانوي أقل كمًّا وكيفًا من عائد العاملين بعد التعليم العالي ، لم يعد التقدم في الوقت الحاضر مقصورًا على التقدم في النواحي العسكرية أو السياسية أو الثقافية فحسب، بل إن جوانبه أصبحت متعددة وشاملة، وهذا يعني أنه لابد من تخريج قوة بشرية لها القدرة على التطوير والتحديث، وذلك من خلال مؤسسات تربوية وبحثية متعددة، متمثلة في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، ويتحمل التعليم العالي رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي يمثل الطاقة المتحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه ، لكي تحدث الغايات المنشودة في ميدان التعليم العالي فهناك مجموعة من العلماء والمفكرين العرب اقترحوا مفهوم الشجرة التعليمية بدلًا من السلم التعليمي، حيث يختلف مفهوم الشجرة التعليمية عن مفهوم السلم التعليمي في أن مفهوم السلم له بداية محددة، وتسلسل محدد، ونهاية محددة، بينما مفهوم الشجرة التعليمية له بداية فقط ، كما أنه مرن ومتنوع في تسلسله، وليس له سقف محدد، فنهايته مفتوحة، تسمح بالامتداد والنمو مع تشعب ونمو المعارف والعلوم والفنون ، تعد منظومة التعليم العالي ومؤسساته قيمة حضارية، فهي الأداة والقوة التي تحرك الأحداث، وتعطي الدفعة التي تسير حركة التاريخ، لذلك الجامعات والمعاهد العليا تعد عنوان الشعوب، فالتقدم العلمي والتكنولوجي نتاجها، والخبراء والفنيون صناعها، ومن ثم فالجامعات والمعاهد العليا تعد المصنع الذي يزود المجتمع بالطاقات البشرية الفعالة و المحركة لكل مقدراته، بل المبتكرة لكل مستحدثاته ، لذلك حصل التعليم العالي في السنوات الأخيرة على اهتمام رجال الفكر التربوي، ويأتي في مقدمة هذا الاهتمام تمويل واستثمار التعليم العالي، وهذا يعني الاهتمام بمصادر تمويلية تساعد على استثمار رأس المال البشري في مرحلة التعليم العالي من أجل مستقبل مزدهر وتخطيط واعٍ منتظم ، وعليه يمكن القول أنه يمكن تقدير أثر التعليم العالي في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن، ويطلق على هذا المقياس العائد الاجتماعي للاستثمار في

التعليم كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة، وقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيرًا فعالًا على مستويات الصحة الفردية والعامة، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين وتطوير وتقدم المصادر البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب وزيادة إنتاجية الحقول المختلفة للاقتصاد. (د. عادل محمد القطاونة ، ٢٠١٣)

- **الخاتمة**

- توصل هذا البحث إلى النتائج التالية :

١.أصبح دور التعليم العالي أكثر أهمية من ذي قبل، كونه فاعل أساسي لتحريك الإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال الابتكار الذي يتوكل على البحث ورأس المال البشري.

٢.يساهم التعليم العالي بشكل كبير في تطوير البحث ورأس المال البشري.

٣.كما يساهم التعليم العالي أيضًا في التماسك الاجتماعي من خلال مساهمته في التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات.

٤. بشكل عام، يعتبر التعليم العالي استثمارًا ذو عوائد ومكاسب مستقبلية، وتزداد قيمة التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين وتنعكس هذه القيمة بوضوح على مستوى الأفراد والمجتمع.

- مقترحات البحث

• على الحكومة ان تكون مستمرة الدعم في توفير البيئة الداعمة وتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على الزيادة الاستثمارات في رأس المال البشرى من قبل القطاع الخاص .

O تدعيم البنية التحتية للمؤسسات التعليمية من أجل الارتقاء بجودة العملية التعليمية وخريجيها .

O رفع أجور ومرتبات المدرسين وأساتذة الجامعات بشكل واضح وملموس، والعمل على زيادة كفاءة وقدرات المؤسسات التعليمية.

O فحص جميع الخطط والمشاريع التنموية السابقة، مما سيساهم في مساعدة واضعي الخطط التعليمية في تقييم الوضع الحالي والعمل على وضع أهداف ورؤى واضحة وكذلك اقتراح استراتيجيات بديلة تساهم في تحقيق تلك الأهداف وتحديد النفقات المطلوبة وذلك في ضوء الموازنة الموضوعة .

O ضرورة مشاركة القطاع الخاص في عملية تنمية القطاع التعليمي ليس فقط من خلال إنشاء وتمويل المؤسسات التعليمية ولكن أيضا من خلال تصميم المناهج

التعليمية بالمدارس والاهتمام بالبنى التحتية وزيادة أنشطة البحث والتطوير.

O ينبغي أن تعكس المناهج التعليمية متطلبات سوق العمل، فمع التقدم التكنولوجي والمعلوماتية الذي تشهده العراق فإنه من الضروري رفع مستوى مهارات المتعلمين لمواكبة تلك التطورات .

O التأكيد على مفهوم التعليم الشامل بما يتضمنه من تزاوج التخصصات وإعادة تنظيم الجامعات ومراكز البحوث ومعاهد الاستشارات العلمية بما يسمح هذا التزاوج في وقت يسير، ويدخل في هذا إنشاء وحدات بحثية لا تنتمي إلى مجال معرفي بعينه وإنما تسعى لحل مشكلات بذاتها.

O الاستفادة من التقنية الحديثة في العملية التعليمية والتفكير في النتاجات الفكرية التي تطرحها.

O النظر في العلاقة بين نظام التعليم الرسمي (المدارس والجامعات) وأدوات التعليم الأخرى، ففي إطار الثورة التقنية يصبح الإعلام بمثابة مدرسة موازية ويزداد دوره في العملية التعليمية.

O إقامة مراكز التميز Centers Of Excellence، ويقصد بها إقامة وحدات بحثية على مستوى عالٍ قادرة على متابعة التطور التقني واستيعاب نتائجه.

O التأكيد على دور وسائل الإعلام المختلفة مقروءة ومسموعة ومرئية نحو تسويق قدرات وخبرات أساتذة الجامعات.

● المصادر

١. ياسين خويلدات ، مفهوم الاستثمار ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى جامعة سعد دحلب ،البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ٢٠٠٤.

٢. سهام بن ساهل :إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ،١٩٩٦.

٣. قطب مصطفى سانو :الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٠ .

٤. مصطفى، عبد العظيم السعيد، ٢٠٠٠ ، الاستثمار التربوي وعلاقته بالمشروعات الصغيرة في مصر (دراسة حالة). مجلة كلية التربية، العدد (٤٢) .

٥. حسين محمد المطوع.(١٩٨٧). اقتصاديات التعليم، دار النشر للقلم والتوزيع، دبي، الامارات العربية المتحدة.

٦. عبد الغني النوري.(١٩٨٨). اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، الدوحة: دار الثقافة.

٧. اسماعيل محمد دياب.(١٩٩٠). العائد الاقتصادية المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

٨. إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢.

٩. إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات ، ط١، بيروت، ١٩٩٩.

١٠. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، مطبعة دار الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

١١. أعياد عبد الرضا العبدالله، دور مصر في النظام الشرق أوسطي وأفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية (أبن رشد) ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

١٢. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007 .

١٣. عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .

١٤. محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨ .

١٥. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة

المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، . 2007

https://www.maktabtk.com/blog/post/1001/

١٦. عادل عبد الزهرة شبيب ، ، معوقات الاستثمار في العراق ، الحوار المتمدن- العدد: ٦٦٩٨ – ٢٠٢٠.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=694877

١٧. د. يوسف الزلزلة ، رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية مجلس الأمة – الكويت ، مفهوم الاستثمار في التعليم العالي ، المؤتمر التربوي الثاني – الاستثمار في التعليم العالي جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي ٣١ آيار ٢٠١١ .

١٨. د. عادل محمد القطاونة ، أهمية الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠١٣ .
https://www.ammonnews.net/article/177970

١٩. https://altanweeri.net/5051الا ستثمار-التربوي-في-رأس-المال-الإنساني / / علي أسعد وطفة ١٩ سبتمبر، ٢٠٢٠

٢٠. New websters Dictionary، U.S.A Lexicon Publications، ١٩٩٣، p862.

٢١. https://mawdoo3.com/5b250563_5a70_4168_bff2_00064caa2e69-2